العرب
الثلاثاء 2021/10/12
السنة 44 العدد 12207

خلافات حقيقية أم لعبة سياسية لتوزيع الأدوار داخل الإخوان في مصر

جماعة الإخوان ترمم قوتها بافتعال الأزمات وادّعاء حلها ديمقراطيا

تنظيم يناور كي لا يخسر شعبيته

أثارت الخلافات المتصاعدة بين جبهتي إبراهيم منير القائم بعمل مرشد الإخوان ومحمود حسين الأمين العام السابق للجماعة، تفاؤلا بقرب نهاية جماعة الإخوان في مصر بعد فشل كل محاولات الصلح بين قياداتها وحتى بين كوادرها وقواعدها الشابة، لاسيما بعد تغيّر الموقف التركي الباحث عن أي فرصة للتقارب مع مصر، في حين رأى بعض المحللين في هذه الخلافات مجرّد تمويه معتاد تقوم به الجماعة لاستعادة قوتها.

القاهرة - يشكك متابعون في حقيقة ما يجري في صفوف جماعة الإخوان من خلافات بين جبهتي القائم بأعمال المرشد إبراهيم منير والقيادي محمود حسين، ووصلت لحد إعلان الأول تحويل الثاني وخمسة من المتحالفين معه إلى لجنة تحقيق تمهيدا لفصلهم، بينما يقول آخرون إنها بداية النهاية لتنظيم حديدي تمدد أكثر من اللازم وشاخت قياداته في مقاعدها.

غير أن مصادر قريبة من الجماعة كشفت أن ثمة لعبة لتوزيع الأدوار يلجأ إليها التنظيم أحيانا كوسيلة للقفز على جراحه السياسية، ولا توجد خلافات بالمعنى الدقيق للكلمة تؤدي للانهيار، لأن الجماعة تحكم بصورة صارمة ولا تسمح تركيبتها بالخروج عن طوع قيادتها، ربما يوجد هامش للخلاف في الرؤى لكن لا يؤدي إلى قطيعة تامة أو عراك حقيقي.

مناورة سياسية

شبهت المصادر التي تحدثت لـ"العرب" ما جرى من مناكفات بين جبهتي منير وحسين بأنه "تمثيلية سياسية غرضها الإيحاء بأن الجماعة ديمقراطية وتتشكل من هيراركية تسمح بإعمال القانون وتقوم بالتحقيق مع عناصرها قبل اتخاذ إجراءات الفصل".

وأضافت المصادر ذاتها أن هناك أجواء عامة تسود المنطقة جعلت الجماعة في موقف ضعف سياسي ولا تحظى باهتمام دوائر كانت مغرمة بها سابقا، ما دفع بعض القيادات إلى تصعيد الخلافات وتصويرها على أنها تمر بمشكلات قد تعصف بهياكلها.

ويرمي تكريس هذه الحالة إلى استعادة البريق من باب العزف على وتر الأزمات التي تجذب انتباه بعض وسائل الإعلام للجماعة، لذلك سيظل خلاف منير – حسين يدور في حلقات متسلسلة، بدأت بالتباين في وجهات النظر وقد تصل إلى الفصل.

وأعلن منير الأحد إحالة ستة من قيادات الجماعة إلى التحقيق، وهم: محمود حسين ومدحت الحداد ومحمد عبدالوهاب وهمام علي يوسف ورجب البنا وممدوح مبروك بسبب "مخالفتهم لائحة الجماعة وإيقاف نشاطهم ومنعهم من ممارسة أي تصرفات إدارية أو مالية".

وتتحدث دوائر إعلامية عن خلاف محتدم بين الجبهتين حول سعي كليهما للسيطرة على شؤون الجماعة وأموالها بعد قيام أجهزة الأمن المصرية بالقبض على القيادي محمود عزت وإيداعه السجن، وتولى منير مهام القائم بأعمال مرشد وزعيم الجماعة بعد سجن عدد كبير من قياداتها لتورطهم في أعمال عنف وإرهاب وقعت في مصر.

> الجماعة تفقد السيطرة على بعض كوادرها وشبابها الذين حملوا القيادات مسؤولية التدهور على صعيدي الأداء الحركي والسياسي

وظهرت خلافات على السطح مؤخرا بين جبهتي منير وحسين عقب حدوث تغير نسبي في موقف تركيا وتحسن علاقاتها مع مصر، أدى إلى ارتباكات في صفوف الجماعة التي أخذت تفقد السيطرة على بعض كوادرها وشبابها الذين حملوا القيادات مسؤولية ما وصلت إليه من تدهور على صعيدي الأداء الحركي والسياسي.

ويخدم الحديث المتواتر حول الخلافات داخل الجماعة خطة أنقرة في التنصل من مطالب القاهرة بشأن تسليم بعض الأسماء المنتمية للإخوان وصدرت بحقهم أحكام قضائية نهائية ويقيمون على الأراضي التركية.

وينطوي النفخ السياسي في الصراع بين منير وحسين على مضمون يشير إلى أن الجماعة تتحلل من داخلها ما قد يخفف ضغوط مصر على تركيا في الجولات المقبلة من المفاوضات الاستكشافية التي يمثل ملف الإخوان بجانب ليبيا عصبها الرئيسي.

وتعتقد أنقرة أن القاهرة يمكن أن تقتنع بهذا النوع من الأحداث التي تقوم الجماعة باللجوء إليها وقت الأزمات كي تضع ملفها على الرف أو تعتبرها ورقة هامشية واستنزفت أغراضها، على أمل أن تكتفي بما اتخذته من إجراءات بحقها في مجالي التضييق السياسي والإعلامي عليها.

بداية النهاية

قال الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية سامح عيد لـ"العرب" إن الخلافات الراهنة بين القيادات كبيرة وغير مسبوقة، حيث كانت تدور من قبل بين جيل الوسط والقيادات ويتم التغلب عليها سريعا، لكن الحاصل الآن أنها بلغت ذروتها في الهرم التنظيمي.

وأوضح أن المعارك الدائرة بين جبهتي منير وحسين مرتبطة باتهامات موجهة للأخير حول فساد مالي باعتباره المسؤول عن الملف الاقتصادي داخل التنظيم، وتمت إحالة مجموعة من التابعين له للتحقيق تمهيدا لفصلهم بعدما رسموا خطة لعزل منير، في خطوة انتقامية لها انعكاسات بالغة على التنظيم برمته، وقد تتسبب في انهياره كليًا.

ولفت عيد إلى أن جزءا مهمًا في الخلافات وقع بسبب تأييد الإخوان لحزب السعادة التركي ومحاولة دعمه ماليا وتنظيميا مكايدة في تصورات الرئيس رجب طيب أردوغان السياسية، وردا على تقاربه مع القاهرة.

وأمام تلويح حزب أردوغان بالتصعيد لجأ منير إلى حل المكتب الإداري للإخوان ووقف الانتخابات الداخلية إرضاء لأنقرة، ما تسبب في حالة تذمر بين الجبهتين وصلت لسعي كليهما للانتقام من الآخر، بما يقود إلى تشرذم قد يصعب ترميم تبعاته.

سامح عيد

الخلافات بين الإخوان قد تتسبب في انهيار التنظيم كليا

ويقول خبراء أمنيون في مصر إن ما يدور من خلافات بعضه حقيقي ولا يعني انشقاقا داخل جسم الجماعة أو انهيارا كاملا لها، لأن كل طرف يريد تحسين موقفها بما يتبناه من رؤى، والهدف واحد ويصب في خانة تقوية شوكة تنظيم تعرض لهزات عنيفة الفترة الماضية.

وتلجأ الجماعة دوما إلى أداتي المظلومية ثم الضعف لتتمكن من عبور المراحل الانتقالية، ولم تفلح الأداة الأولى (المظلومية) على مدار ثمانية أعوام في تغيير الواقع المصري لصالح التنظيم وفقدت دورها السياسي، وأي تعاطف جلبته المظلومية بعد عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي تراجع تأثيره مع صمود النظام في مصر ونجاحه في مواجهة عنف الجماعة وانكشاف الكثير من حيلها الأمنية.

وجاء الدور على فكرة الضعف، والذي بدأت حلقاته مع تكرار الحديث عن الخلاف والانقسام والتدهور الذي يعصف بالجماعة، وفي كل مرة يظهر فيها هذا السيناريو تنشق قيادات وتعلن ابتعادها عن الهياكل الرئيسية، ثم تعود إليها بمجرد أن يشتد عودها.

وهناك قاعدة، الاستثناءات فيها قليلة، أن القيادي الإخواني لا يثور ولا ينشق ولا يستقل برأيه ويظل وفيا لقادته مهما كان خطابه مختلفا معها، فلا تزال التقية من أهم أدوات الجماعة، ولم تعد تجذب الكثيرين لهذا النوع من المعارك لشكهم في حقيقتها، ما يفسر عدم تركيز من يهمهم الأمر في القاهرة على ما يدور بين منير وحسين من تراشقات والتعامل معه على أنه أقرب إلى مسرحية سياسية لم تكتمل فصولها بعد.

التصعيد مع فرنسا يفتح المجال أمام دعم روسي وجزائري أوسع لمالي

باماكو - دخلت التوترات بين مالي وفرنسا منعرجا خطيرا حيث أخذ قادة الدولتين في تبادل الاتهامات والتصريحات اللاذعة التي لا تصبّ في مصلحة باريس لاسيّما بعد أن توترت علاقاتها مع أغلب مستعمراتها الأفريقية بما يتيح الفرصة أكثر أمام موسكو لتوسيع نفوذها في المنطقة.

وفي آخر تصعيد بين الطرفين، اتهم رئيس الحكومة المالية شوغل كوكالا مايغا باريس بإنشاء جيش في مدينة كيدال (شمال مالي) وسلمته إلى حركة تشكلت من جماعة "أنصار الدين"، المتحالفة مع تنظيم القاعدة.

وجماعة "أنصار الدين"، تنظيم مسلح أغلب عناصره من الطوارق، ويقودهم إياد آغ غالي، زعيم "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، التي تضم عدة جماعات مسلحة تنشط في مالي، بينها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، المصنف إرهابيا في عدة دول.

ويعدّ الادعاء بأن فرنسا سلمت هذا الجيش إلى حركة تشكلت من "أنصار الدين"، اتهاما خطيرا جدا لباريس، ويعني أنها إما تحالفت مع تنظيم القاعدة، أو مع فرع منشق عنه في شمالي مالي، وهو ما سيؤدي إلى زعزعة استقرار مالي والجزائر معا، خاصة إذا دخل مرتزقة فاغنر إلى مالي.

فالمجموعات المسلحة للطوارق والأزواد غير قادرة على مواجهة التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وخسرت المواجهة ضدها في 2012، رغم أنها تحالفت معها في بداية الهجوم على شمالي البلاد.

وعلى الأغلب فإن القوات الفرنسية، التي تسيطر فعليا على شمالي مالي، تسعى لتدريب عناصر من الطوارق لمواجهة تنظيمي القاعدة وداعش في الصحراء الكبرى، ولكن قد يلعب هذا "الجيش" على انفصال إقليم أزواد (شمالي مالي) عن باماكو، أو أن ينهار على يد جماعة "أنصار الدين" إما بسبب الترابط العرقي والقبلي، أو بالقوة المسلحة.

ومنذ 2017، يسعى ماكرون لسحب قوات بلاده من مالي، لكنه لا يريد تكرار سيناريو الانسحاب الأميركي من أفغانستان في 2021، ومن فيتنام في 1975.

لكن الجيش الفرنسي قد يعمل على تجريب الخطة التي لجأت إليها واشنطن في فيتنام، من خلال إنشاء "جيش عميل" لفرنسا من الطوارق، وهذا ما يقلق باماكو، التي لا يسيطر جيشها على شمالي البلاد. وسبق أن اعترف رئيس الوزراء المالي، أنه لا يمكن لحكومته "الوصول إلى كيدال حاليا، لأنها منطقة معزولة تسيطر عليها فرنسا، ولديها مجموعات مسلحة هناك، دربها ضباط فرنسيون".

وأحد أسباب عدم سماح فرنسا للجيش المالي بالانتشار في الشمال، اتهام حركات مسلحة في المنطقة له بارتكاب تطهير عرقي ضد العرب والطوارق في 2013، والذي أثار استياء عدة دول ومنظمات حقوقية.

ويقول محللون إن تصاعد التوتر الأخير بين باماكو وباريس، نابع من رفض الانقلاب الذي قاده عاصيمي غويتا للمرة الثانية منذ صائفة 2020، حتى دون التنسيق مع السلطات الفرنسية أو أخذ موافقتها. كما أن الضباط الذين قادوا الانقلاب محسوبون على روسيا، التي تزاحم فرنسا على النفوذ في مالي، ما أغضب الفرنسيين ودفعهم لتعليق عملياتهم العسكرية مؤقتا قبل أن يقرر الرئيس الفرنسي إنهاء عملية برخان في منطقة الساحل في يونيو الماضي، وتقليص عدد قوات بلاده من 5 آلاف و100 عسكري إلى ما بين ألفين وخمسمئة و3 آلاف عنصر، والأسوأ من ذلك الانسحاب تماما من مدن تيساليت وكيدال وتومبوكتو.

واعتبرت باماكو هذا القرار تخل عنها، بل إن رئيس الوزراء المالي شجب في حوار مع إذاعة فرنسا الدولية، ما اعتبره "إعلانا أحادي الجانب"، ودون التنسيق الثلاثي مع الأمم المتحدة والحكومة المالية.

وكان رد باماكو سريعا وغير متوقع، بتواصلها مع روسيا، التي زودتها بأربع طائرات مروحية من نوع مي – 17، كما توشك الحكومة المالية على التوقيع على اتفاق مع شركة فاغنر الروسية على إرسال ألف مرتزق إلى مالي، مقابل أموال وامتيازات تعدينية في مناجم للذهب والمغنيزيوم.

لم تتقبل فرنسا هذا التحدي من السلطات المالية الجديدة، التي تعتبر أنها غير شرعية وجاءت عبر انقلابين، ولا تسيطر على أجزاء واسعة من البلاد، وأنه دون قواتها والقوات الأفريقية والأوروبية المتحالفة معها فإن باماكو ستسقط تحت ضربات الجماعات الإرهابية.

ولم تنظر باماكو بعين الرضا إلى تحدث فرنسا باسم مالي في العديد من المحافل الدولية متجاهلة السلطات الجديدة، وعدم احترام سيادة بلادها.

> تسليم فرنسا جيشا لجماعة أنصار الدين سيؤدي إلى زعزعة استقرار مالي والجزائر خاصة إذا دخل مرتزقة فاغنر

ولم تستسغ باريس فتح باماكو قنوات اتصال مع جماعات مصنفة إرهابية مثل "أنصار الدين" وجماعة "تحرير ماسينا"، لإقناعها بالدخول في مسار مصالحة وطنية على الطريقة الجزائرية.

وتتهم وسائل إعلام فرنسية الحكومة المالية باستغلال العداء التاريخي للشعب المالي ضد فرنسا، وافتعال هذه الأزمة، لصرف النظر عن إخفاقاتها، ورفع شعبيتها، خاصة بعد إعلان مايغا تأجيلا محتملا للانتخابات الرئاسية والتشريعية، المقررة في 27 فبراير 2022، بضعة أسابيع أو أشهر، رغم تعهدات المجلس العسكري للمجتمع الدولي الذي يضغط للالتزام بموعد تنظيم الانتخابات، بينما تتزايد الشكوك بشأن احترام هذا الجدول الزمني، كما توسعت دائرة الدول المعارضة لاستجلاب المجلس مرتزقة روس إلى البلاد.

وجاءت زيارة وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، إلى باماكو، لتعطي دعما معنويا أكبر للحكومة المالية، التي استدعت في اليوم نفسه السفير الفرنسي للاحتجاج على تصريحات ماكرون. ورأى مراقبون في تلك الخطوات تنسيقا مشتركا بين الجزائر ومالي للتنديد بتصريحات ماكرون ضد البلدين، خاصة وأن الجزائر سبقت باماكو في استدعاء السفير الفرنسي لديها، ما شكل إحراجا دبلوماسيا لباريس مع مستعمراتها السابقة.

وتبدو الأمور متجهة نحو التصعيد بين فرنسا ومالي، التي تجد في الدعم الروسي والجزائري فرصة لمواجهة النفوذ الفرنسي الطاغي.

تراجع النفوذ العسكري الفرنسي يدفع مالي للبحث عن دعم خارجي